

المشهد السياسي

بري: قرار الدولة ليس عند شخص

أكد الرئيس نبيه بري أن الحل الذي طرحه لازمة مرسوم الأقدمية موجود، وهو إعادة المرسوم لوزير المال علي حسن خليك لتوقيعه. وحدد بري أمس ملامح أزمة المرسوم من خلفيتها السياسية، مؤكداً أن اتفاق الطائف هدفه أن لا يكون قرار الدولة عند شخص واحد



للمرة الأولى منذ بدء أزمة مرسوم الأقدمية التي منحها الرئيسان ميشال عون وسعد الحريري لضباط دورة 1994 وتجاوز توقيع وزير المال والداخلية، رسم رئيس المجلس النيابي نبيه بري أمس إطاراً سياسياً للآزمة الحالية، أوسع من النقاش الدستوري الدائر في البلاد. في الأيام الماضية، استمع بري إلى بعض التصريحات «الطائفية»، والتي تلمح إلى خلفية موقف رئيس المجلس النيابي وسبب رفضه صدور المرسوم مع إغفال توقيع وزير المال والداخلية. وعبر رئيس المجلس صراحةً أمام زوّاره، عن أن «هذه الخطابات وهذا المنطق الطائفي بالتصاريح لا تخيفني، وإن كان هناك من يعتقد ذلك، فأنا موقفي مبدئي ورفض مستند إلى الدستور والطائف، ولن يوقفنا شيء عن



الحريري لم يطرح حلاً بعد واكتفى بالتعبير عن نيته إيجاد حل

حقناً الدستوري». بالنسبة إلى بري، باتت بعض الأمور واضحة، «هذا التمسك بخرق الدستور يستهدف ضرب الطائف، إنهم لا يريدون توقيع وزير المال والداخلية. هل نسيتنا أنهم حاربوا الطائف ووقفوا ضده في الماضي؟». وأضاف: «البعض نسي ربما أن اللبنانيين دفعوا 150 ألف ضحية في الحرب الأهلية ثمناً للطائف، لكي لا يكون قرار الدولة عند شخص واحد بل عند مجلس وزراء يمثل التوافق في البلد». وكرّر بري أمام زوّاره، باختصار، المسار الذي سلكه موضوع منح الأقدمية قبل أن يتحوّل إلى مرسوم، مؤكداً أنه لو كان عادياً، لما كان مريدهم طرحه على المجلس النيابي. وأضاف أنه أخيراً «هُزّب من خلف ظهر كل النواب، سواء أحموا ذلك أو لم يحموا، فالأقدميات لدفعة الـ 1994



أخيراً الحدود الجنوبية مع فلسطين المحتلة، إذ أكد الوزراء فنيش وقانصو وأرسلان، كل بدوره، أن كلام نصرالله ليس استدعاءً لمسلحين أجانب، بل تأكيد على أن هناك الكثير من فصائل المقاومة في المنطقة لن تترك لبنان وحيداً، وهذه رسالة موجهة إلى العدو الإسرائيلي، لا إلى الداخل اللبناني. ووصفت المصادر الوزارية جلسة أمس بـ«المنتجة»، وخصوصاً لناحية إقرار اعتماد بقيمة خمسين مليار ليرة لوزارة الداخلية لإجراء الانتخابات النيابية المقبلة، كما الموافقة على طلب وزارة الدفاع الوطني عقد اتفاقات بالتراضي مع التعاونيات الزراعية لشراء قسم من إنتاج زيت الزيتون في ظل الأزمة الكبيرة التي يعانها مزارعو الزيتون والتفاح. كذلك ثمن أكثر من مصدر وزاري كلام رئيس الجمهورية خلال الجلسة، ووضعه شبه خطة عمل للحكومة الحالية، حتى يحين موعد الانتخابات النيابية المقبلة، ولا سيما الحديث عن

تطورات حتى الآن في الأزمة، يعزّزان الأجواء التي رشحت بعد الدردشة القصيرة بين رئيس الحكومة ووزير المال علي حسن خليل، على هامش جلسة مجلس الوزراء أمس، إذ إن الحريري لم يبدأ بالمبادرة التي أعلن عنها، أو طرح أي حلّ حتى الآن، مكتفياً بالإعراب عن نيته للتدخل للحلّ وتقريب وجهات النظر بين الرئاستين الأولى والثانية. وبدا لافتاً، أمس، حرص جميع القوى السياسية والوزراء على عدم استدعاء الأزمة إلى طاولة مجلس الوزراء، وتعمد الجميع عدم إثارة الأمر خلال الجلسة من خارج جدول الأعمال. وبحسب أكثر من مصدر وزاري، فإن الجلسة اتسمت بالهدوء والإيجابية، حتى خلال ردود الوزراء محمد فنيش وعلي قانصو وطلال أرسلان على تعليق الوزير بيار بوعاصي حول كلام الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله عن الحرب مع العدو الإسرائيلي، وطرح بوعاصي مسألة القادة العسكريين الذي زاروا

سابق أن سقط كمشروع قانون وعاد إلى اللجان وفشل بالعبور». ورداً على سؤال حول الحلول الممكنة للأزمة، أكد رئيس المجلس أنه «حتى الآن الأمور على ما هي عليه، وأنا من جهتي قدّمت الحلّ، والحلّ موجود، وبيدأ أولاً بإعادة المرسوم إلى وزير المال ليوقعه، وأقول وأكرّر ما قلته أمام وفد قيادة الجيش عندما زارني، المشكلة ليست أبداً مع الجيش وأنا أكثر الحريصين على المؤسسة العسكرية، ولأنني كذلك، أحرص على تطبيق الدستور». وحول نفاذ المرسوم أو عدمه، في ظلّ عدم نشره في الجريدة الرسمية، أكد بري أن الدستور واضح، «المراسيم لا تصبح نافذة إلا عندما تنشر، وحتى الآن المرسوم لم ينشر»، مكرّراً أن «ما أقوله حول الدستور ليس موقفي وحدي، فغالبية العارفين بالدستور حتى من الذين لا تربطني بهم علاقات، يؤكدون ما أقوله ويصّرحون للإعلام بدستورية موقفي». موقف بريّ أمس، وتأكيداته أن لا

السيد لجعجم: يتحب الدولة ما بتقتل كرامي!

كعادته، يصرّ رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع على التبرّع بالردّ على كلام الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله في كلّ إطلالة له، حتى لو كانت الرسائل موجهة إلى العدو الإسرائيلي. ما لفت جعجع أمس، بحسب بيان أصدره مكتبه الإعلامي، أن نصرالله «يتكلم ويتصرف كأن لا وجود لدولة لبنانية» وأنه «يتصرف دائماً وكأن لا شعب لبنانياً ولا وطن اسمه لبنان ولا دولة لبنانية». متمنياً لو أن «نصرالله كلف وزراء حزبه وحلفائه طرح المواضيع على مجلس الوزراء لكي تشارك كل المكونات الحكومية». وأكد بيان جعجع أنه «إذا كان من خطة استباقية للدفاع عن لبنان في وجه إسرائيل وغيرها، فالجيش اللبناني هو من يضعها وهو الذي يوزع الأدوار وليس العكس»، مؤكداً رفضه ما سماه استقدام مقاتلين من خارج لبنان، لـ«أن السيادة اللبنانية ليست ملكة (نصرالله) وحده، بل هي ملك لكل ممثلي الشعب اللبناني». وختم بيانه باتهام حزب الله بالتلطي «وراء القضية الفلسطينية لمصادرة أكبر وأوسع لصلاحيات الدولة اللبنانية واستباحة السيادة والأرض اللبنانية». إلا أن المدير العام السابق للأمن العام اللواء جميل السيد، تكفّل الردّ على جعجع بتغريدة على «تويتر» متوجّهاً إليه بالقول: «يتحبّ الدولة ما بتقتل رشيد كرامي! يتحبّ السيادة ما بتعمل انقلاب مع الخارج على سعد الحريري. والله ناسيينك، ولا بدنا ننبش قبور، بس كمان إنت روق علينا شوّي».